

أثر إحداه صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة السورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور سلمان الحكيم

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة اليرموك الخاصة

المخلص

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة المصارف الخاصة العاملة في سورية لبرامج الصندوق الحكومي المقترح إحداه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي سبيل ذلك، حددنا أربعة عوامل (المتغيرات المستقلة) التي افترضنا أن يكون لها تأثير في تبني المصارف الخاصة لبرامج صندوق الضمان (المتغير التابع). وهذه العوامل المؤثرة تتمثل بالظروف والأوضاع العامة، والأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجهة المقترضة)، وواقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية (الجهة المقرضة)، والطبيعة الحكومية لصندوق الضمان (الجهة الضامنة). وللوصول إلى هدف الدراسة، اعتمد الباحث على الاستبيان بوصفه أداة لجمع البيانات. وقد تضمن الاستبيان (31) فقرة تقيس مدى استجابة المصارف الخاصة العاملة في سورية لبرامج الصندوق الحكومي المقترح إحداه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بالتنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بتوزيع استمارات الاستبيان على المصارف الخاصة السورية (باستثناء المصارف الإسلامية).

وبعد جمع البيانات، استخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار فرضيات. وقد توصلنا إلى أن الظروف والأوضاع العامة هي العامل الأكثر تأثيراً في عدم إقبال المصارف الخاصة على تبني برامج صندوق الضمان، يليه الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان. وبالاستناد إلى نتائج الدراسة، يوصي الباحث بشكل رئيسي بالترتيب في إحداه صندوق حكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبضرورة قيام الحكومة بتهيئة المناخ الملائم لإحداه مثل هذا النوع من المؤسسات المالية.

مقدمة:

تعدُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ويظهر دورها من خلال قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات عالية مع تكلفة رأسمالية قليلة، كما أنها تتمتع بقدرة على التأقلم مع متغيرات الطلب على السلع والخدمات، فضلاً عن أن مقومات البنية التحتية اللازمة لتلك المشروعات متواضعة مقارنةً بالمشروعات الكبيرة.¹

ونظراً إلى أهمية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ازداد الاهتمام بها خلال العقدين الماضيين في سورية، إلا أن النتائج المحققة كانت متواضعة جداً ولم تصل إلى المستوى المطلوب. فما زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني كثيراً من المعوقات، ويأتي في مقدمتها مشكلة التمويل المتمثلة في صعوبة الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية. وتعزى مشكلة التمويل أساساً إلى ضعف العلاقة التي تربط المؤسسات المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى عدم توافر الرعاية الكافية لتحسين تلك العلاقة من قبل الحكومة والجهات غير الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عملياً، لا تولي المصارف السورية الخاصة أو العامة اهتماماً كافياً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعود السبب في ذلك إلى الاعتقاد السائد لدى القائمين على إدارة المصارف بعدم جدوى القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لارتفاع تكاليف إدارتها، ولاسيما تكلفة تقييم الجدارة الائتمانية وتقدير المخاطر المتعلقة بتلك المشروعات، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المتابعة المهنية للقروض ذات الأحجام الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، فإن المصارف تنظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها أعمال عالية المخاطر ولا تملك القدرة على الوفاء بالتزاماتها في حالة الإخفاق إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة الحجم. فضلاً عن ذلك، هناك اعتقاد مصرفي بأن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمتلكون الكفاءات والخبرات الإدارية اللازمة لاستغلال الموارد المالية التي بحوزتهم استغلالاً سليماً، كما أنهم لا يمتلكون ثقافة تشاركية ويرفضون أي تدخل في إدارة مشروعاتهم.

بناءً عليه، فإن المصارف لا يمكن أن تقوم بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دون تقديم ضمانات كافية لتغطية مخاطر عدم السداد. وهذه الضمانات في معظم الأحيان غير متوافرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لذلك وفي سبيل إيجاد حل يفضي إلى تطويع النظام المصرفي لمقابلة

1. ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، العراق، 2012، ص 2.

احتياجات العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل الأزمة الراهنة التي يعيشها البلد، تقدمت مؤخراً وزارة الاقتصاد بمشروع يقضي بإنشاء صندوق حكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبموجب هذا الأسلوب التمويلي تُحوّل المخاطر الائتمانية أو الجزء الأكبر منها من النظام المصرفي إلى الحكومة عن طريق صندوق الضمان الذي تقوم فيه الحكومة بتحمل المخاطرة مقابل رسوم يدفعها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بناءً عليه، حاولنا من خلال هذه الدراسة تعرّف موقف أصحاب المصارف الخاصة العاملة في سورية اتجاه الصندوق الحكومي المقترح إحداثه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد هل ستقبل المصارف الخاصة تبني برامج الصندوق أو ستحجم عنها. وفي سبيل ذلك، تناولنا موضوع الدراسة ضمن المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.
- المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

أشارت أدبيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية حل مشكلة التمويل وتشجيع المصارف على إقراض تلك المشروعات عن طريق صناديق ضمان الائتمان (Credit Guarantee Funds). وتلقى هذه الصيغة التمويلية تأييداً ودعماً من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إقرار الحكومة السورية مشروع قانون إحداث صندوق ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.² لكن بالمقابل، هناك كثيراً من الاستفسارات والتساؤلات المتعلقة بمدى إقبال المصارف الخاصة في سورية على تبني برامج الصندوق، وخاصة في ظل الأزمة الراهنة وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، فضلاً عن عدم وضوح معالم السياسة النقدية المتبعة في هذه المرحلة.

2دي برس، تجارة دمشق تعرف بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 13-5-2012.

بناءً عليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالتساؤل الرئيسي الآتي:

- هل ستقدّم المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق الحكومي المقترح إحدائه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ومادامت القرارات الائتمانية للمصارف سواء أكانت بالإقبال أو الإحجام عن تبني برامج صندوق الضمان تتوقف على عدة عوامل، لذلك يمكن أن يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية الآتية:
- (1) ما مدى تأثير الظروف والأوضاع العامة في تبني برامج صندوق الضمان من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية؟
- (2) ما مدى تأثير الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجهات المقترضة) في تبني برامج صندوق الضمان من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية؟
- (3) ما مدى تأثير واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية (الجهات المقرضة) المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني برامج صندوق الضمان من قبل تلك المصارف؟
- (4) ما مدى تأثير الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان (الجهة الضامنة) في تبني برامج من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بشكل أساسي من خلال مواكبتها للاهتمام المتزايد من قبل الحكومة السورية بضرورة النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت كثيراً من جراء الصراع الدائر في البلد. ومن ثمّ يمكن عدّ هذه الدراسة مساهمة يمكن أن يفيد منها الفريق الحكومي المسؤول عن المشروع القاضي بإحداث صندوق حكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن ذلك، فإن الدراسة يمكن أن تسهم في إثراء المكتبة العربية، إذ لاحظنا قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية المتعلقة بصناديق الضمان، وعليه فإن التطرق إلى هذا الموضوع قد يسد جزءاً من الفجوة العلمية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي الآتي:

تعرف أثر إحداث صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة العاملة في سورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع عن الهدف السابق الأهداف الفرعية الآتية:

- (1) تعرف مدى تأثير الظروف والأوضاع العامة في تبني برامج صندوق الضمان من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- (2) تعرف مدى تأثير الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجهات المقترضة) في تبني برامج صندوق الضمان من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- (3) تعرف مدى تأثير واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني برامج صندوق الضمان من قبل تلك المصارف.
- (4) تعرف مدى تأثير الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان (الجهة الضامنة) في تبني برامج من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يؤثر إحداه صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة العاملة في سورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع عن الفرضية السابقة الفرضيات الفرعية الآتية:

- (1) الظروف والأوضاع العامة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق.
- (2) الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق.
- (3) واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع على تبني برامج الصندوق.
- (4) الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق.

الدراسات السابقة:

دراسة (Jongsoon Shin _ 2014):³

توصلت الدراسة إلى أن وجود مكاتب انتمائية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في توفير المعلومات اللازمة لتقدير مدى قدرة تلك المشروعات على السداد والإيفاء بالتزاماتها. كما يخفف وجود هذه المكاتب من حالة عدم تماثل المعلومات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمصارف من جهة أخرى. كما أكدت الدراسة أن المكاتب الانتمائية تساعد من خلال المعلومات التي توفرها على وضع معدلات فائدة معتمدة على المخاطر (التسعير بالاعتماد على المخاطر). وأخيراً بيّنت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين مشاركة المعلومات الانتمائية وفرص الحصول على الائتمان، أي كلما كان هناك تشارك أكبر للمعلومات أدى ذلك إلى سهولة الحصول على القروض والتسهيلات الانتمائية.

دراسة (الibas وآخرون _ 2013):⁴

توصلت الدراسة إلى أن إصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعدّ دفعة قوية لهذا القطاع، فهو بمنزلة الإطار القانوني الذي ينظم عملها ويضمن لها السير الحسن، ومن ثمّ يعمل على تطويرها ونموها. كما بيّنت الدراسة أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أسهم إسهاماً كبيراً في تسهيل منح الائتمان البنكي لتلك المؤسسات. وقد أوصت الدراسة بتعزيز الجهود الرامية لإقناع البنوك بضرورة منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل صناديق الضمان، كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (زيدان _ 2011):⁵

توصلت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويأتي في مقدمتها نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على منح القروض. وعلى الرغم من استحداث الآليات

3Jongsoon shin, , Finance to SMEs in Japan and Asia, Regional Office for Asia and the Pacific, International Monetary Fund, 2014.

4. عقال إلباس & د. كريمة حبيب & د. عادل زقير، دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

5. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع 2011، ص 135.

والهيكل الجديدة للمساعدة على التمويل ومنها صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مشكلة التمويل ما زالت مطروحة أمام تلك المؤسسات.

دراسة (Yoshino and others _ 2009):⁶

قدمت هذه الدراسة إلى أمانة سر رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN من قبل معهد البحوث في جامعة هاشينو اليابانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إحداه قاعدة بيانات للاستعلام الائتماني عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجه مقاومة وتحديات كبيرة في الإقتصديات الناشئة. ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى اعتبارات الخصوصية وقانون السرية المصرفية، فضلاً عن عدم رغبة كبار الدائنين في مشاركة المعلومات الائتمانية للمحافظة على هامش تنافسي مقارنة بمنافسيهم. كما أكدت الدراسة أن ارتفاع معدلات الفائدة المفروضة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزى بشكل كبير إلى فقدان البيانات المتعلقة بتلك المشروعات. ومن ثم فإن إنشاء قاعدة بيانات يمكن أن يخفض التكاليف الزائدة المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المطلوب، كما يخفض من عدم تماثل المعلومات بين تلك المشروعات من جهة والمصارف من جهة أخرى.

دراسة (نجار _ 2008):⁷

من خلال هذه الدراسة، قام الباحث بتعرف ماهية مؤسسات ضمان القروض وواقعها في فلسطين خلال المدة الممتدة بين 2006 - 2007. وقد توصلت الدراسة إلى أن الصندوق الأوروي الفلسطيني لضمان القروض قد أسهم في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك المشاركة في برامج الصندوق. كما توصل الباحث إلى أن نسبة السداد خلال المدة الممتدة بين 2006 _ 2007 كانت 100% أي بنسبة تعثر صفر، مما يدل على حسن إدارة الصندوق. وقد أوصت الدراسة بشكل رئيسي بضرورة تدخل صناديق الضمان في عملية توجيه تسعير القروض الممنوحة من خلالها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام صناديق الضمان بدراسة مخاطر العمل ومراعاتها عند حساب نسبة المشاركة في المخاطر مع البنوك، وأخذ قيمة الضمانات المقدمة بالحسبان، وتحديد قيمة عمولات الضمان بناءً على ذلك.

6 Yoshino & Suzuki & Maehara & Abe, Development of corporate credit information database and credit guarantee system, Hachinohe University Research Institute, Japan, 2009.

7 أسامة نجار، دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، منشورات جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 46 - 47.

ما يميز هذه الدراسة الحالية:

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة هو أنها الدراسة الأولى التي تتناول موضوع صناديق الضمان في سورية. فحتى الآن لم يُحدث صندوق أو مؤسسة لضمان مخاطر القروض في سورية. إلا أنه مؤخراً وبتاريخ 2015/7/22 أقرت الحكومة السورية مشروع نص تشريعي مقترح من قبل وزارة الاقتصاد، إذ يقتضي هذا المشروع إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس مال وقدره خمسة مليارات ليرة سورية. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الدراسة تتميز بتوقيتها المناسب من حيث مواكبتها لمشروع إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض. إذ من المهم في هذه المرحلة وقبل إحداث مؤسسة الضمان تعرّف موقف المصارف الخاصة العاملة في سورية من برامج الصندوق الحكومي المقترح إحداثه لضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

صناديق الضمان Guarantee Funds

تعد إشكالية عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات الكافية بهدف الحصول على قروض من المصارف، من أهم العقبات التي تعترض تلك المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها. لذلك وفي سبيل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بدّ من توفير الهياكل والآليات التي من شأنها تخطي عقبات تمويل تلك المشروعات. ويأتي في مقدمة هذه الهياكل والآليات صناديق ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعرّف صناديق الضمان بأنها مؤسسات أو منظمات غالباً ما تكون حكومية مدعومة من حكومة البلد المعني، أو تكون مدعومة من قبل مانحين، أو تتكون على شكل مؤسسات قطاع خاص. تعمل هذه المؤسسات على تسهيل حصول قطاع محدد من المنشآت عادة ما يكون قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لعملها من القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية الأخرى من خلال قيامها بالمشاركة الكلية والجزئية في المخاطر.⁸

أسس أول صندوق ضمان قروض في أوروبا عام 1848 من خلال قيام مجموعات من أصحاب الأعمال الصغيرة بتجميع أنفسهم والمشاركة في ضمان بعضهم بعضاً، ومازالت هذه الجمعيات قائمة في أوروبا

⁸أسامة نجار، دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، منشورات جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 21.

حتى الآن، وتعد من أهم آليات العمل في المنشآت الصغيرة لتوفير التمويل اللازم لها. أما الآن فهناك أكثر من (2250) مؤسسة ضمان انتمائي تعمل في أكثر من (100) دولة في العالم.⁹

هناك العديد من الأشكال والأنواع لصناديق الضمان، وهذا يتوقف على الثقافة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وبيئة القوانين والتشريعات للدولة التي يعمل فيها. وفيما يأتي نورد أهم أنواع صناديق الضمان:¹⁰

(1) نظام الصناديق الممولة وغير الممولة:

الصناديق الممولة Funded scheme تحتفظ برأس مالها في أحد البنوك أو في مجال استثمار معروف، وتُضاف عمولات الضمان إلى ذلك الحساب، وعند دفع قيمة تعثر أحد القروض يُخصم ذلك من حجم رأس المال. أما الصناديق غير الممولة فهي صناديق تقوم الحكومة بضمانها وتكون مسؤولة عن التزاماتها المالية حيث تُدفع قيمة القروض المتعثرة من الحكومة مباشرة.

(2) نظام الضمان الفردي والجماعي:

بموجب نظام الضمان الفردي Individual يقوم الصندوق بمراجعة كل حالة مقترض ودراستها وتقييمها على حدة فردياً، وتجرى الموافقة عليه فردياً أيضاً. يتطلب هذا النظام مراجعة الطلب وتقييمه مرتين، مرة من قبل المصرف وأخرى من قبل الصندوق. أما نظام الضمان الجماعي Portfolio فهو يعطي المصرف الحق في منح القرض لأي مقترض يقع ضمن المعايير والشروط المتفق عليها دون الحاجة لموافقة الصندوق على ضمان القرض فردياً. ويجري إبلاغ الصندوق بقوائم أسماء المقترضين على شكل تقارير شهرية. هذا النظام يوفر عملية المراجعة مرتين، ولكنه يقلل من الرقابة والسيطرة من قبل الصندوق على نوعية القروض الممنوحة وجودتها.

(3) نظام الضمان المباشر وغير المباشر:

يعتمد نظام الضمان المباشر على قيام المقترض بالتقدم لصندوق ضمان القروض بشكل مباشر، وذلك بتقديم طلب ضمان قرض. فيقوم الصندوق بدراسته وإرسال موافقة مكتوبة للمصرف، إلا أن هذه

9 بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، بعض الاعتقادات الخاطئة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية، سلطنة عمان، 2015، ص 5.

10 ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، العراق، 2012، ص 5.

الموافقة ليست موافقة نهائية، بل تتطلب دراسة وموافقة من قبل المصرف. أمّا نظام الضمان غير المباشر، فهنا يقدّم المقترض طلباً إلى المصرف، وبعد قيام الأخير بدراسة الطلب والموافقة عليها، يُطلبُ ضمان قرض من قبل صندوق ضمان قروض.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً_ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على أفراد عينة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة مصادر البيانات والمعلومات الآتية:

• المصادر الثانوية المكتوبة من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية، فضلاً عن استخدام شبكة الإنترنت.

• المصادر الأولية من خلال تطوير استبيان وتوزيعه وتحليل البيانات المجمعة إحصائياً.

أسلوب جمع البيانات:

استُخدم أسلوب الاستقصاء بواسطة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تضمن الاستبيان (31) متغيراً تقيس مدى استجابة المصارف الخاصة العاملة في سورية لبرامج الصندوق الحكومي المقترح إحدائه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

استخدم الباحث مقياس ليكرت في بناء استمارة الاستبيان الذي يضم خمسة مستويات مختلفة وهي: (موافق بشدة - موافق - محايد - معارض - معارض بشدة)، وذلك لاختبار الإجابة المناسبة من قبل أفراد العينة. ولغرض تحقيق أهداف البحث أُعطي وزن نسبي لدرجات الموافقة، وكان الحد الأعلى لدرجة الاستجابة موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، معارض (2) درجتان، معارض بشدة (1) درجة واحدة. وفي سبيل تقدير مستوى الموافقة، حددنا خمسة مستويات بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات

$$\text{طول الفئة} = (5 - 1) / 5 = 0.8$$

ومن ثمّ يمكن تلخيص مستويات الموافقة كالتالي:

مستوى الموافقة	المتوسط الحسابي
منخفضة جداً	من 1 وحتى 1.79
منخفضة	من 1.80 وحتى 2.59
متوسطة	من 2.60 وحتى 3.39
عالية	من 3.40 وحتى 4.19
عالية جداً	من 4.20 وحتى 5

مراحل تطوير الاستبيان

بعد أن حدّد الباحث مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، قام بتطوير فقرات الاستبيان وصياغتها بما يعكس متغيرات الدراسة. وقد احتوى الاستبيان في صورته النهائية الآتي:

المتغيرات المستقلة:

- الظروف والأوضاع العامة.
- الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية.
- الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان.

المتغير التابع:

- تبني المصارف الخاصة العاملة في سورية برامج الصندوق الحكومي المقترح إحدائه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة إلى الاختبارات المتعلقة بأداة القياس، فقد عرض الباحث الاستبيان على بعض الأساتذة في قسم المحاسبة والتمويل والإحصاء في جامعة دمشق لتقدير مدى صدق المحتوى Content Validity، وذلك من ناحية مستوى وضوح الفقرات ودقتها من النواحي العلمية، ومدى صدق الفقرات. وبناءً على الملاحظات التي وردت، أُجريت تعديلات على الاستبيان بالشكل الذي يجعله متلائماً وفرضيات الدراسة من ناحية، وآراء الخبراء من ناحية أخرى.

كما قام الباحث بالتحقق من ثبات أداة القياس، وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha. إذ يعتمد أسلوب كرونباخ ألفا على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان.

مجتمع الدراسة وعينته:

- يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة العاملة في سورية كلها المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (باستثناء المصارف الإسلامية) والبالغ عددها (11) مصرفاً.
- نسَّق الباحث مع مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بتوزيع (54) استثماراً من استبيان الدراسة موزعة على (9) مصارف، بمعدل (6) استثمارات لكل مصرف. أمّا بالنسبة إلى أفراد عينة الدراسة الذين سيملؤون الاستمارات البالغ عددهم ستة أشخاص في كل مصرف، فقد اختيروا على الشكل الآتي:
- عضو من كل لجنة من اللجان الثلاث المنبثقة عن مجالس الإدارة في كل مصرف وهي لجنة التدقيق، ولجنة الحوكمة، ولجنة إدارة المخاطر.
- المدير العام في كل مصرف وواحد من نوابه أو مساعديه.
- رئيس قسم الائتمان في كل مصرف.

توفّر عينة الدراسة هذه مزيداً من مقومات النجاح للاستبيان، وذلك على افتراض أن أفراد عينة الدراسة المذكورين أعلاه هم من يضع الإستراتيجية والسياسات الائتمانية للمصرف، ومن ثمّ هم القادرين على تقييم الأهمية النسبية للعوامل والأسباب المختلفة التي تؤثر في تحديد موقف مصارفهم اتجاه برامج صندوق الضمان.

استُرِجِعَتْ (46) استثماراً من استبيان الدراسة وهي تشكل ما يقارب 86% الاستثمارات الموزعة. أمّا بالنسبة إلى الاستثمارات الصالحة للتحليل فبلغت (36) استثماراً تعود لستة مصارف وهي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، البنك العربي - سورية، فرنسبنك - سورية، بنك الشرق، بنك سورية والمهجر). أمّا بالنسبة إلى الاستثمارات المستبعدة من التحليل فقد بلغت (10) استثماراً تعود لثلاثة مصارف، وهي: بنك بيبيلوس - سورية (استلمنا أربع استمارات من أصل ست استمارات)، بنك قطر الوطني - سورية، وبنك الأردن - سورية (استلمنا ثلاث استمارات فقط من كل مصرف منهما).

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، عُولِجَت البيانات التي جُمِعَتْ إحصائياً من خلال الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS¹¹. وقد استُخِدِمَتْ أساليب التحليل الوصفي المتمثلة بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومرتبّة الفقرات بينها

11 Statistical Package for Social Sciences / Versions 11.5.

للمتوسط الحسابي، والتكرارات والنسب المنوية، والنسبة المنوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فرضيات البحث. كما استخدم الباحث اختبار (ت) في حالة عينة واحدة One-Sample T Test للتأكد هل كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة ومتوسط مدى الإجابة وهو (3) وفقاً لمقياس ليكرت؟

ثانياً_ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

اعتمد الباحث على الاستبيان بوصفه أداة رئيسية في جمع البيانات، وقد قُسم الاستبيان إلى جزعين رئيسيين:

الجزء الأول:

تضمن توصيفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً لخمسة متغيرات (الشهادة الأكاديمية، والتخصص العلمي، والعمر، وسنوات الخبرة، والمشاركة في اتخاذ القرارات الانتمانية).

الجزء الثاني:

تناول العوامل المؤثرة في موقف المصارف الخاصة السورية اتجاه برامج الصندوق الحكومي المقترح إحدائه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد وزعت هذه العوامل على أربعة محاور، وهي:

المحور الأول: الظروف والأوضاع العامة، وقد تضمن عشرة متغيرات.

المحور الثاني: الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تضمن ثمانية متغيرات.

المحور الثالث: واقع السياسات الانتمانية لدى المصارف، وقد تضمن ثمانية متغيرات.

المحور الرابع: الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان، وقد تضمن خمسة متغيرات.

1) البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات المعتمدة

المتغير	البيانات	المصارف عينة الدراسة ¹²								
		الإجمالي	العدد	النسبة %	1	2	3	4	5	6
الشهادة الأكاديمية	معهد متوسط	0	0	0%	0	0	0	0	0	0
	بكالوريوس	4	14	38.89%	3	1	3	2	3	2
	ماجستير	1	18	50%	4	1	4	3	4	4
	دكتوراه	1	4	11.11%	0	1	1	0	1	0
المجموع		6	36	100%	6	6	6	6	6	6
التخصص	تمويل	1	11	30.56%	2	2	2	3	0	3
	محاسبة	0	7	19.44%	0	0	2	1	4	0
	إدارة	5	13	36.11%	1	1	2	2	2	2
	أخرى	0	5	13.89%	0	3	0	1	0	1
المجموع		6	36	100%	6	6	6	6	6	6
العمر	بين 25-35 سنة	1	7	19.44%	1	1	1	2	2	0
	أكبر من 35 سنة	5	29	80.56%	5	5	5	4	4	6
المجموع		6	36	100%	6	6	6	6	6	6
الخبرة سنوات	من 1-5 سنوات	0	1	2.78%	0	0	0	1	0	0
	أكثر من 5 سنوات	6	35	97.22%	6	6	6	5	6	6
المجموع		6	36	100%	6	6	6	6	6	6
المشاركة في القرار الإداري	دوماً	3	21	58.33%	3	3	5	4	2	4
	غالباً	0	7	19.44%	0	2	0	1	3	1
	أحياناً	0	2	5.56%	0	1	0	0	1	0
	نادراً	3	6	16.67%	0	0	1	1	1	0
المجموع		6	36	100%	6	6	6	6	6	6

يتضح من الجدول رقم (1) أن نصف أفراد عينة الدراسة يحملون درجة الماجستير، في حين ما يقارب 39% يحملون البكالوريوس، كما أن 11% من أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الدكتوراه، وهذا مؤشر على كفاءة العينة أكاديمياً. أما بالنسبة إلى التخصص، فإن 36% متخصصون في الإدارة، و31% تقريباً اختصاص تمويل، و 19.44% اختصاص محاسبة، وهذا يدل على كفاءة عينة الدراسة علمياً. أما متغير العمر، فهناك ما يقارب 81% من أفراد العينة ممن تتجاوز أعمارهم (35) سنة، فضلاً عن أن 97.22% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد على (5) سنوات، وهذا يدل على كفاءة العينة وامتلاكها الخبرة في القطاع المصرفي. أما فيما يتعلق بمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات

112: بنك بيمو السعودي الفرنسي، 2: البنك العربي - سورية، 3: بنك الشرق، 4: فرنسبنك- سورية، 5: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، 6: بنك سورية والمهجر.

الانتمائية، فقد راوحت الإجابات بين دوماً وغالباً، إذ بلغت النسبة بين هذين البديلين 77.77% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا الأمر متوقع؛ وذلك لأننا اخترنا أفراد عينة الدراسة ممن يشغلون مناصب وظيفية تتيح لهم المشاركة في صناعة القرارات الانتمائية.

(2) ثبات الاستبيان Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات أداة القياس. ويبيّن الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات جيدة؛ ممّا يعني زيادة مصداقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها بكلّ طمأنينة.

الجدول رقم (2): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الظروف والأوضاع العامة	10	0.683
الثاني	الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	8	0.775
الثالث	واقع السياسات الانتمائية لدى المصارف	8	0.788
الرابع	الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان	5	0.708
	الفقرات جميعها	31	0.879

(3) الإحصاءات الوصفية

في سبيل تعرّف مدى استجابة المصارف الخاصة السورية لبرامج الصندوق الحكومي المقترح إحداه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، فضلاً عن تحديد مرتبة الفقرة ومستوى الموافقة وذلك بالنسبة إلى كلّ فقرة، ولكل محور، ولمحاور الدراسة كواحدة واحدة.

فيما يتعلق بالمحور الأول (الظروف والأوضاع العامة)، جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الظروف والأوضاع العامة لا تحفز المصارف الخاصة السورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
1	3.42	1.11	68.4%	8	عالية
2	3.56	1.05	71.2	5	عالية
3	3.64	0.72	72.8	4	عالية
4	3.69	0.95	73.8	3	عالية
5	3.17	0.85	63.4	10	متوسطة
6	3.53	0.91	70.6	6	عالية
7	3.86	1.07	77.2	1	عالية
8	3.39	0.87	67.8	9	متوسطة
9	3.78	0.9	75.6	2	عالية
10	3.47	0.7	69.4	7	عالية
الكلّي	3.55	0.91	71.02%		عالية

بالاعتماد على الجدول رقم (3)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الأول وصلت إلى (71.02%)، وبمتوسط حسابي (3.55)، وانحراف معياري (0.91)، وبدرجة موافقة (عالية). وقد جاءت الفقرة رقم (7) بالمرتبة الأولى، في حين احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الأخيرة. كما نلاحظ أن درجة الموافقة بالنسبة إلى الفقرات كلها (عالية) باستثناء الفقرتين (5-8) إذ كانت درجة الموافقة عليهما (متوسطة).

فيما يتعلق بالمحور الثاني (الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحفز المصارف الخاصة السورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض تلك المشروعات

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
11	3.47	0.97	69.4%	4	عالية
12	3.58	1.12	71.6	1	عالية
13	2.44	0.73	48.8	8	منخفضة
14	2.89	0.92	57.8	6	متوسطة
15	2.86	1.02	57.2	7	متوسطة
16	3.53	0.88	70.6	3	عالية
17	3.28	0.94	65.6	5	متوسطة
18	3.56	0.88	71.2	2	عالية
الكل	3.2	0.93	64.03%		متوسطة

بالاعتماد على الجدول رقم (4)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثاني وصلت إلى (64.03%)، وبمتوسط حسابي (3.2)، وانحراف معياري (0.93)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وقد جاءت الفقرة رقم (12) بالمرتبة الأولى، في حين احتلت الفقرة رقم (13) المرتبة الأخيرة. وقد راوحت درجة الموافقة بين عالية ومتوسطة باستثناء الفقرة رقم (13) إذ كانت درجة الموافقة عليها (منخفضة).

فيما يتعلق بالمحور الثالث (واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف)، جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف لا تحفز المصارف الخاصة السورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
19	1.72	0.78	34.4%	7	منخفضة جداً
20	2.61	1.18	52.2	3	متوسطة
21	1.83	0.91	36.6	6	منخفضة
22	2.86	1.1	57.2	1	متوسطة
23	2.22	0.83	44.4	4	منخفضة
24	1.61	0.87	32.2	8	منخفضة جداً
25	2.64	1.15	52.8	2	متوسطة
26	1.83	0.77	36.6	5	منخفضة
الكلية	2.17	0.95	43.3%		منخفضة

بالاعتماد على الجدول رقم (5)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثالث وصلت إلى (43.3%)، وبمتوسط حسابي (2.17)، وانحراف معياري (0.95)، وبدرجة موافقة (منخفضة). وقد جاءت الفقرة رقم (22) بالمرتبة الأولى، في حين احتلت الفقرة رقم (24) المرتبة الأخيرة.

فيما يتعلق بالمحور الرابع (الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان)، جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان لا تحفز المصارف الخاصة السورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
27	3.61	0.8	72.2%	1	عالية
28	3.44	0.84	68.8	2	عالية
29	2.92	0.73	58.4	4	متوسطة
30	2.86	0.76	57.2	5	متوسطة
31	3.03	0.81	60.6	3	متوسطة
الكلية	3.17	0.79	63.44%		متوسطة

بالاعتماد على الجدول رقم (6)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الرابع وصلت إلى (63.44%)، وبمتوسط حسابي (3.17)، وانحراف معياري

(0.79)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وقد جاءت الفقرة رقم (27) بالمرتبة الأولى، في حين احتلت الفقرة رقم (30) المرتبة الأخيرة.

أخيراً، وبالاعتماد على التحليل السابق للبيانات، يمكننا تلخيص النتائج بالجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة المحور	درجة الموافقة
1	الظروف والأوضاع العامة	3.55	0.91	71.02	1	عالية
2	الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.2	0.93	64.03	2	متوسطة
3	واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف	2.17	0.95	43.3	4	منخفضة
4	الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان	3.17	0.79	63.44	3	متوسطة
	إجمالي المحاور كوحدة واحدة	3.04	1.11	60.8		متوسطة

بالاعتماد على الجدول رقم (7)، يتبين لنا الآتي:

حاز المحور الأول على المرتبة الأولى بمتوسط (3.55)، ونسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (71.02%)، وبدرجة موافقة (عالية). في حين كانت المرتبة الرابعة والأخيرة من نصيب المحور الثالث بمتوسط (2.17)، ونسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (43.3%)، وبدرجة موافقة (منخفضة). أما بالنسبة إلى المحور الثاني والرابع، فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، وبدرجة موافقة (متوسطة) لكل منهما. وفيما يتعلق بإجمالي المحاور كوحدة واحدة، فقد كان متوسط موافقة أفراد العينة على ما جاء في المحاور الأربعة (3.04)، ونسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (60.8%)، وبدرجة موافقة (متوسطة).

(4) الاختبارات الإحصائية:

استُخدم اختبار (ت) لعينة واحدة T-test؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة. إذ نقبل الفرضية في حال كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الحيادي، وهو (3).

فيما يتعلق بالفرضية الأولى، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة- الفرضية الأولى

مستوى الدلالة (sig)	متوسط الفرق	درجات الحرية	(t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
				متوسط العينة	المتوسط الحيادي
0.000	0.55	359	11.21	3.55	
				3	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الأول أكبر من (3). بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الأولى التي تنص:

الظروف والأوضاع العامة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية، كانت النتائج، كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة - الفرضية الثانية

مستوى الدلالة (sig)	متوسط الفرق	درجات الحرية	(t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
0.001	0.2	287	3.398	3.2	متوسط العينة
				3	المتوسط الحيادي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثاني أكبر من (3). بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الثانية التي تنص:

الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض تلك المشروعات.

فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، فقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة - الفرضية الثالثة

مستوى الدلالة (sig)	متوسط الفرق	درجات الحرية	(t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
0.000	0.83 -	287	13.435 -	2.17	متوسط العينة
				3	المتوسط الحيادي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. وبما أن متوسط العينة أصغر من المتوسط الحيادي،

فهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثالث أقل من (3). بناءً عليه فإننا نرفض الفرضية الثالثة التي تنص:

واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض تلك المشروعات.

فيما يتعلق بالفرضية الرابعة، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة - الفرضية الرابعة

مستوى الدلالة (sig)	متوسط الفرق	درجات الحرية	(t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
0.006	0.17	179	2.758	3.17	متوسط العينة
				3	المتوسط الحيادي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الرابع أكبر من (3). بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الرابعة التي تنص:

الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق.

فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية (إجمالي المحاور)، كانت النتائج، كما هو موضح في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة - الفرضية الرئيسية

مستوى الدلالة (sig)	متوسط الفرق	درجات الحرية	(t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
0.204	0.04	1,115	1.27	3.04	متوسط العينة
				3	المتوسط الحيادي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أكبر من 5%، وهذا يدل على عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. وهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحاور الأربعة لا يزيد إحصائياً على (3). بناءً عليه فإننا نرفض الفرضية الرئيسية التي تنص:

لا يؤثر إحداث صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة العاملة في سورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات

أولاً_ النتائج:

من خلال تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث ومدى موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء فيها، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

(1) بشكل عام توصلنا إلى رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على: لا يؤثر إحداث صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة العاملة في سورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ إن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (60.8%)، وبمتوسط حسابي (3.04)، أي إن درجة الموافقة كانت متوسطة.

(2) الظروف والأوضاع العامة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق الحكومي المقترح إحداثه لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (71.02%)، وبمتوسط حسابي (3.55)، أي إن درجة الموافقة كانت عالية.

(3) الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق الحكومي المقترح إحداثه لضمان قروض تلك المشروعات. لكن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (64.03%)، وبمتوسط حسابي (3.2) فقط، أي إن درجة الموافقة كانت متوسطة.

(4) توصلنا إلى رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أن واقع السياسات الائتمانية لدى المصارف الخاصة السورية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشجع على تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض تلك المشروعات. إذ إن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (43.3%)، وبمتوسط حسابي (2.17)، أي إن درجة الموافقة كانت منخفضة.

- (5) الطبيعة الحكومية لصندوق الضمان لا تشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تبني برامج الصندوق. لكن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (63.44%)، ويمتوسط حسابي (3.17) فقط، أي إنَّ درجة الموافقة كانت متوسطة.
- (6) إن الأزمة الحالية التي يعيشها البلد (الظروف والأوضاع العامة) هي العامل الأكثر تأثيراً في إحجام المصارف الخاصة السورية عن تبني برامج الصندوق الحكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (7) وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، تبين عدم توافر سياسات حكومية من شأنها تحفيز المصارف الخاصة على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ بلغت النسبة المئوية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (77.2%).
- (8) عدم توافر وكالات أو مكاتب للاستعلام الائتماني الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم - وإلى حد كبير - في إحجام المصارف الخاصة عن تبني برامج الصندوق الحكومي المقترح إحدائه لضمان قروض تلك المشروعات. إذ إنَّ النسبة المئوية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (75.6%).
- (9) بناءً على تحليل نتائج الاستبيان، تبين ضعف الثقافة التشاركية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفضهم لأي تدخل في إدارة مشروعاتهم. إذ إنَّ النسبة المئوية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (71.6%).
- (10) ومع أن المصارف عينة الدراسة مصارف تقليدية (غير إسلامية)، إلا أن ما يقارب نصف أفراد عينة الدراسة يوافقون على عدم توافر القناعة الحقيقية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل عن طريق الاقتراض، وعلى أن معظمهم لديه قناعة أكبر بتقنيات التمويل الإسلامي.
- (11) ومع أن البرامج الحكومية لضمان القروض وحسب معظم الدراسات عرضة وبشكل كبير للفساد، إلا أن نسبة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (57.2%) فقط.
- (12) في حال أُحدث صندوق الضمان، فيكون بمنزلة التجربة الأولى في سورية مع هذا النوع من المؤسسات المالية. لكن ومع ذلك، فإن النسبة المئوية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على عدم توافر الكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة صناديق الضمان بلغت (58.4%) فقط.

ثانياً_ التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة، يمكن أن نوصي بالآتي:

- (1) نوصي بالتريث في إيداء صندوق حكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسة التي أظهرت تردداً ومستوى موافقة منخفضاً من قبل المصارف محل الدراسة على تبني برامج الصندوق.
- (2) نوصي الحكومة بضرورة العمل على إقرار قانون سوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن يتضمن القانون تأسيس هيئة سورية لرعاية تلك المشروعات.
- (3) بث روح الثقافة التشاركية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتهم وخبراتهم الإدارية، وذلك من خلال تفعيل أكبر لدور الجهات الحكومية والخاصة الداعمة لتلك المشروعات.
- (4) نوصي بإيداء وكالات أو مكاتب للاستعلام الانتماني الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور في تخفيض تكاليف تقييم الجدارة الائتمانية وتقدير المخاطر المتعلقة بتلك المشروعات.
- (5) تطوير معايير ومتطلبات محاسبية صارمة لرصد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها، ولتوفير البيانات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية.
- (6) نوصي الحكومة بضرورة تبني سياسات من شأنها تحفيز المصارف الخاصة على زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (7) نوصي بمزيد من الدراسات للتحقق من مدى فعالية أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية لدى المصارف الخاصة، ومدى امتلاكها للكفاءات والخبرات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستمارة التي بين يديك تتناول موضوع: "أثر إحداث صندوق ضمان حكومي في تحفيز المصارف الخاصة السورية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة". يرجى التكرم بالرد على الأسئلة المطروحة على حضرتكم جميعها. علماً بأن الإجابات ستخضع للتحليل الإحصائي ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم سلفاً

ملاحظة 1: يرجى ملء الاستبيان من قبل ستة أشخاص في المصرف، وهم:

- (1) أحد أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف.
- (2) أحد أعضاء لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف.
- (3) أحد أعضاء لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف.
- (4) الرئيس التنفيذي للمصرف (المدير العام).
- (5) أحد نواب أو مساعدي الرئيس التنفيذي.
- (6) رئيس قسم الائتمان في المصرف.

ملاحظة 2: من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحث على رقم الموبايل:

(0944883740)، أو على البريد الإلكتروني: dr.salman.alhakeem@gmail.com

الباحث

د. سلمان الحكيم

رئيس قسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة اليرموك الخاصة

الاستبيان

ملاحظة: يرجى وضع إشارة على الإجابة المناسبة حسب وجهة نظرك.

الجزء الأول:

(1) المصرف الذي تعمل فيه:

	البنك العربي - سورية	بنك سورية والخليج
	بنك سورية والمهجر	بنك بيمو السعودي الفرنسي
	بنك الأردن - سورية	بنك عودة سورية
	بنك الشرق	بنك قطر الوطني - سورية
	بنك بيلوس - سورية	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
	فرنسينك - سورية	

(2) المنصب الإداري:

	عضو في لجنة التدقيق	الرئيس التنفيذي (المدير العام)
	عضو في لجنة الحوكمة	نائب أو مساعد المدير العام
	عضو في لجنة إدارة المخاطر	رئيس قسم الائتمان

(3) الشهادة الأكاديمية:

	معهد متوسط	ماجستير
	بكالوريوس	دكتوراه

(4) التخصص الأكاديمي:

	تمويل	إدارة
	محاسبية	أخرى

(5) العمر:

	بين 25 _ 35 سنة	أكبر من 35 سنة
--	-----------------	----------------

(6) سنوات الخبرة:

	من 1_ 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
--	---------------	-----------------

(7) مدى المشاركة في اتخاذ القرارات الائتمانية:

	دوماً	أحياناً
	غالباً	نادراً

الجزء الثاني:

في حال إحداث صندوق حكومي لضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مصرفكم سوف يحجم عن تبني برامج الصندوق للأسباب الآتية المتعلقة بالظروف والأوضاع العامة:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتغيرات	الرقم
					الآثار السلبية العامة الناجمة عن الأزمة الراهنة التي يعيشها البلد.	1
					عدم وضوح معالم السياسة النقدية المتبعة في هذه المرحلة في ظل مخاطر مرتفعة للانتمان.	2
					صعوبة توزيع المخاطر مالياً سواء عن طريق التأمين على الضمانات أو إعادة التأمين أو توريق القروض الممنوحة.	3
					صعوبة تنوع المخاطر جغرافياً بسبب قلة المناطق الآمنة.	4
					انخفاض كفاءة النظام القضائي وفعاليته مما يؤثر سلباً في القدرة على تسوية النزاعات التي قد تنشأ.	5
					عدم توافر رعاية حكومية كافية لانطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	6
					عدم منح حوافز عملية للمصارف لتحفيزها على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	7
					ضعف البنية التشريعية الناظمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	8
					عدم توافر وكالات أو مكاتب للاستعلام الائتماني الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	9
					عدم وجود معايير ومتطلبات محاسبية صارمة بالنسبة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	10

الجزء الثالث:

في حال إحداث صندوق حكومي لضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مصرفكم سوف يحجم عن تبني برامج الصندوق للأسباب الآتية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتغيرات	الرقم
					ضعف الكفاءات والخبرات الإدارية والتنظيمية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	11
					ضعف الثقافة التشاركية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفضهم لأي تدخل في إدارة مشروعاتهم.	12
					عدم توافر القناة الحقيقية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل عن طريق الاقتراض، إذ إن معظمهم لديه قناة أكبر بتقنيات التمويل الإسلامي.	13
					عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب المعلومات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والإفادة منها.	14
					ضعف جودة مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر سلباً في قدرتها التنافسية.	15
					عدم مصداقية المعلومات المتوافرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	16
					عدم توافر الضمانات التقليدية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	17
					عدم مقدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوفاء بالتزاماتهم في حال إخفاق المشروع مقارنة بأصحاب المشروعات الكبيرة الحجم.	18

الجزء الرابع:

في حال إحداه صندوق حكومي لضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مصرفكم سوف يحجم عن تبني برامج الصندوق للأسباب الآتية المتعلقة بواقع السياسات الائتمانية لديكم اتجاه تلك المشروعات:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتغيرات	الرقم
					ضعف الكفاءات والخبرات المتوافرة لديكم المتعلقة بتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	19
					التكاليف العالية لتقييم الائتمان وتقدير المخاطر المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	20
					ضعف الكفاءات والخبرات المتوافرة لديكم المتعلقة	21

					بالمتابعة المهنية للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
				22	ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف المتابعة المهنية للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
				23	الاعتقاد السائد لديكم بانخفاض العوائد المتوقع تحقيقها من القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
				24	عدم فعالية أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية المعمول بها في مصرفكم المتعلقة بإجراءات منح القروض ومتابعتها.
				25	الاعتقاد السائد لديكم بأن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر خطورة من إقراض المشروعات كبيرة الحجم.
				26	عدم وجود وحدة أو قسم لدى مصرفكم للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الخامس:

في حال إحداث صندوق حكومي لضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مصرفكم سوف يحجم عن تبني برامج الصندوق للأسباب الآتية المتعلقة بطبيعة صناديق الضمان الحكومية:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتغيرات	الرقم
					تتسم قواعد تشغيل صناديق الضمان الحكومية بالجمود ولا تتناسب مع الآلية المالية التي تتطلب المرونة والسرعة.	27
					الأداء الضعيف لصناديق الضمان الحكومية بسبب النظر إلى تلك الصناديق على أنها منحة أو هبة.	28
					عدم توافر الكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة صناديق الضمان.	29
					برامج ضمان القروض الممنوحة من قبل الحكومة عرضة بشكل كبير للفساد.	30
					صعوبة توليد إيرادات كافية لسد تكاليف تشغيل صناديق الضمان.	31

المراجع

أولاً_ المراجع العربية:

- أسامة نجار، دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، منشورات جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.
- د. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، بعض الاعتقادات الخاطئة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية، سلطنة عمان، 2015.
- د. عقال إلياس & د. كريمة حبيب & د. عادل زقير، دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.
- د. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع 2011.
- وزارة المالية المصرية، دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2004.
- ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، العراق، 2012.

ثانياً_ المراجع الانكليزية

- Jongsoo shin, , Finance to SMEs in Japan and Asia, Regional Office for Asia and the Pacific, International Monetary Fund, 2014.
- Youssef Saadani, ZsofiaArvai and Roberto Rocha, A review of credit guarantee schemes in the Middle East and North Africa region, Washington D.C, World Bank, 2010.
- Yoshino & Suzuki & Maehara& Abe, Development of corporate credit information database and credit guarantee system, Hachinohe University Research Institute, Japan, 2009.
- Roper. S., Credit Guarantee Schemes: a tool to promote SME growth and innovation in the MENA Region, Warwick Business School, UK for the 3rd MENA-OECD Working Group on SME Policy, Paris, 26th October 2009.
- Honohan. P., Partial Credit Guarantees: Principles and Practice, Trinity College Dublin, Prepared for the Conference on Partial Credit Guarantees, Washington D.C, 2008.

- Kang, J W, Heshmati, A, Effect of credit guarantee policy on survival and performance of SMEs in Republic of Korea, Small Business Economics, 2008.
- Zhou, P, SME credit guarantee industry development report, presented at the 7th National Joint Conference of Leaders of SME Credit Guarantee Organizations, Chinese, 2006.
- Cesar G. Saldana, Assessing the economic value of credit guarantees, Journal of Philippine Development, Number 49, first semester 2000.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2015/7/30